سلاح أوروبا: القانون

أصبحت ملامح هانس بليكس الجامدة إحدى المشاهد غير المألوفة على شاشات تلفزتنا وعلى صفحات جرائدنا في بداية العام 2003. أصبح هذا الشخص الدبلوماسي السابق، الأصلع، وصاحب الصوت الخفيض، تجسيدا للأمل والسلام. كانت الشخصية الأخرى إبان تلك الشهور العصيبة القليلة، دونالد رامسفيلد، وزير الحربية الأمريكي الهائج. وعد رامسفيلد، بطل المصارعة السابق، أنه سيدمر إرادة العراقيين على القتال وذلك ليس بالاعتماد على التفتيش إنما بتسديد ما أسماه ضربات «الصدمة والذهول». هذه الضربات حسب رأيه ستحمل العراقيين على الخنوع والاستسلام.

امتد الصراع ما بين الرجلين إلى أبعد من العراق. لقد أصبحا نموذجين لعالمين مختلفين: كان رامسفيلد المعبر عن عظمة القوة الأمريكية واندفاعها، وكان بليكس المعبر عن خيار التفتيش الذي ترعاه الأمم المتحدة. اقترح الأول أن يصار إلى احتواء العراقيين بعرض مذهل للقوة بينما رأى الثاني إبقاءهم تحت المراقبة الدائمة.

لسوء الحظ، فإن المراقبة والعرض المذهل للقوة كلاهما وجهان لعملة العجز وذلك لأنهما يحاولان السيطرة على العراق من الخارج. هذا النوع من التغيير الخارجي المعتمد على القوة، على عكس سياسة

أوروبا التي تغير من الداخل وللأبد، مرهون بقاؤه ببقاء الأزمة واستمرار الضغوط وكذلك الموارد الدولية الهائلة المخصصة لهذا الغرض. وهكذا فإنه بمجرد أن يتخلى سيرك وسائل الأعلام والسياسة عن الأزمة تعود الأمور لسابق عهدها.

لقد استخدمت إدارة بوش الأزمة في العراق لتظهر أن هوس أوروبا بالقانون الدولي علامة ضعف مستحكم، ووصفت أوروبا بأنها بروميثيوس (سارق النار من السماء ومعلم الناس استعمالها) العصر الغارق في البيروقراطية والواقع تحت رحمة الجوارح التي على وشك اقتناصه. ولكن ما هو يا ترى الذي حوَّل أوروبا التي كانت حاضنة لتفريخ الحروب العالمية إلى بيئة مولدة للسلام والديمقراطية؟ الجواب البسيط على ذلك هو القانون الدولي؛ القانون هو سلاح أوروبا الطوعي في سعيها لإعادة صياغة العالم.

القوة كمشهد للاستعراض

قال مكيافيللي قوله المشهور: إنه من الأفضل أن يخشاك الناس على أن يحبوك. لكنه حذر بالوقت ذاته من مغبة أن تكون مكروها. لقد تجاهل رونالد رامسفيلد الجزء الثاني من المقولة وذلك عندما طلب من البنتاغون أن ينفذ سياسة «الصدمة والذهول».

هذه السياسة جاءت في تقرير أعدته جامعة الدفاع الوطنية والتي وضعت هذا المصطلح؛ ودعا التقرير إلى عرض للقوة بطريقة مذهله تذهب بإرادة خصم أمريكا على القتال كما أذهبت القنبلة النووية إرادة

المقاتلين اليابانيين في هيروشيما ونجازاكي في الحرب العالمية الثانية ودفعتهم للاستسلام. لقد كان رامسفيلد وزملاؤه في عصر الرعب يتطلعون إلى قلب الطاولة على أعدائهم؛ كانوا يريدون استخدام العنف لا لتحقيق أهداف محددة مثل فتح مدينة أو تدمير مصنع أسلحة إنما من أجل العنف وكوسيلة لفرض النظام على مستبدين وإرهابيين في أنحاء العالم حسب نظرهم.

كان هذا جزءا من إستراتيجية عريضة للاستجابة إلى عالم ما بعد الحادي عشر من سبتمبر الذي بوسع الإرهابيين فيه شراء اسلحة الدمار الشامل من دول مارقة. كانت الضربات الوقائية مصممة للمساعدة على استرجاع جدوى الردع وذلك بجعل الأمر واضحا تماما بأن الولايات المتحدة ستعاقب بشدة أي دولة تتشارك مع إرهابيين بتكنولوجيا مدمرة؛ ولذلك فإن رامسفيلد كان يأمل من وراء جعله العراق أمثولة إيصال رسالة إلى إيران وسوريا وكوريا الشمالية وأي دولة أخرى تفكر في تسليح نفسها بأسلحة الدمار الشامل.

إن استخدام القوة العارية لإيصال رسالة ليس بالأمر الجديد. لكن بالوسع الآن إنجاز عرض القوة على الشكل الأتم بواسطة التكنولوجيا التي وفرَّها القرن الواحد والعشرين، مثل القنبلة القاطعة (دايزي) والقنابل المدمرة لمخابئ الأسلحة النووية وأسراب مقاتلات إف 16 وما شابه. المشكلة في استخدام العنف كتعبير إنه سرعان ما يذهب بريقه ومفعوله؛ لقد اكتشف الحكام في الماضي أنه كان عليهم دوما الولوغ أكثر فأكثر في الدماء واستعراض القوة لإبقاء الخوف جاثما

على الصدور، مثل قتل روبرت فرنسواز داميانز، كعقاب له على محاولته اغتيال الملك الفرنسي لويس الخامس عشر في عام 1757؛ كانت طريقة اعدامه بربطه إلى أربعة أحصنة ودفعها للسير باتجاهات مختلفة لتمزيق جسده إربا إربا. لكن الحفاظ على الخوف، حتى ولو كان ممكنا، ستصبح تكلفته متزايدة وستكون نتائجه في نهاية المطاف على عكس المرتجى لكونه يخلق كراهية أكبر في قلوب الناس الذين يراد السيطرة عليهم.

هذا ما حدث في العراق؛ كان ثمة عرض شهري تقريبا لمشاهد القوة ما بين أعوام 1991 و 2003 وذلك لإبقاء النظام العراقي دوما في حالة من التأهب والقلق. وعندما تبين أن هذا الأسلوب لا يجدي أجبرهم المنطق الذي اعتمدوه على اجتياح العراق في عام 2003. كانت النتيجة الأولية نجاحا باهرا. لقد أزيح صدام عن السلطة وخنعت سوريا وإيران وليبيا أمام القوة الضاربة للاجتياح. لكن سرعان ما تلاشى الأثر. يشعر الآن النظامان في طهران ودمشق بالجرأة أكثر من جراء حقيقة أن مئة وثلاثين ألف جندي أمريكي لا يستطيعون مغادرة العراق. وهكذا مع استمرار اجتذاب الوجود العسكري الأمريكي للثوار فإن النظامين الإيراني والسوري ينظران بارتياح إلى تحول حرب شعبية محتملة للتحرير إلى حرب دامية واحتلال غير مرغوب.

يكمن العيب المميت في استخدام القوة كمشهد هي أنها في جوهرها تدميرية؛ فالقوة قد تمنع الناس من فعل أشياء شريرة لكنها ليست الطريقة الصالحة للبناء وحكم مجتمع معقد. ففي أفغانستان لم

يجد الحلفاء صعوبة في إزالة نظام طالبان ولكنهم فشلوا في إعادة بناء أفغانستان من أسفل القاعدة إلى قمة الهرم. ورغم مظهر الديمقراطية البارز إلا أن حقيقة حكم زعماء الحرب والميليشات والفساد والمحسوبية لا يزال على ما كان عليه. وقد وصف جندي امريكي هذا الواقع بمرارة وسخط فقال: «لقد ظننا أننا اشترينا تحالف الشمال ولكن تبين لاحقا أننا استأجرناه». وعندما تحولت أنظار القوة العظمى إلى الحرب في العراق فإن قوتها في تحويل أفغانستان إلى بلد ديمقراطي آخذة بالأفول.

هذا النوع من القوة غير فاعل لأنه دائما يُفرض من الخارج على رعايا كارهين بدلا من تغيير أنسجة المجتمع من الداخل؛ هذا ما دفع المجتمعات الحديثة للابتعاد عن استخدام القوة كمشهد واستبدالها بقوة المراقبة.

القوة كمشهد مراقبة

بيَّن الفيلسوف الفرنسي ميشال فوكلت كيف تحولت المجتمعات الحديثة- بدءا من القرن التاسع عشر- من الأعتماد لحد كبير على مظاهر القوة المجردة لتأديب المخالفين من الرعايا، إلى مظهر آخر من القوة تجعلهم يشعرون بأنهم مكشفون أمام السلطات وذلك عبر وسائل مثل اللوائح التنظيمية والأوراق الرسمية وكاميرات المراقبة والسجون. ويجادل الفيلسوف الفرنسي أن التحول من استخدام القوة كمشهد استعراض إلى مشهد مراقبة سمح للمجتمعات الحديثة أن لا تشكل نسبة حراسة أمنها إلا نسبة ضئيلة جدا من تكلفة «النظام القديم».

ويكمن مفتاح الحل بإيجاد طريقة ما لتسجيل ومراقبة تصرفات المواطنين بطريقة منظمة من خلال وضع جداول زمنية وبطاقات هوية وصور فوتوغرافية وسجلات طبية وقوانين.

لقد طُوِّر نظام الأمم المتحدة للتفتيش عن الأسلحة وذلك لأن العملية العسكرية مكلفة ومفعولها قصير الأمد. وشعرت الأمم المتحدة بحملها الأسرة الدولية على ضرورة التزام صدام حسين بالاتفاقيات التي وقعها، بأن لديها الشرعية لتغيير العراق. ولذلك فإن الأمم المتحدة بإرسالها هانس بليكس ومحمد البرادعي للتدقيق ثلاث مرات في كل زعم عراقي، يعود إلى قناعتها بأنه لا يمكن الوثوق بتعهدات صدام. فالتفتيش عن الأسلحة هو النقيض المباشر لاستخدام القوة كمشهد استعراض؛ فليس قوة بليكس وفريقه التي بحاجة لإظهار إنما سلوك النظام العراقي وكذلك المواقع التي تفتش؛ هذا بالذات ما يسمى استخدام القوة كمشهد مراقبة.

الأهم أن تلك الطريقة نجحت ولأمد قصير على الأقل. ويمكننا بنظرة فاحصة على ما جرى أن نرى أنه في الوقت الذي فشلت فيه وبشكل مدهش أجهزة الأمن الغربية في فهم ما يجري في العراق كان مفتشو الأمم المتحدة مصيبين في تقديراتهم. ما بين عام 1991 و 1998 دمر المفتشون تقريبا كل أسلحة العراق الكيماوية والبيولوجية بالإضافة إلى كشف التعاقدات السرية بين العراق وأكثر من خمسمئة شركة مما يزيد على أربعين دولة. وفي الشهور الأربعة السابقة على الحرب التي كان على المفتشين التحقق فيها من وجود الأسلحة، استطاع هؤلاء أن

يعـثروا على أسلحة فاقت بكثير كل ما عـثرت عليه جميع أجهزة العالم المخابراتية*.

لكن سياسـة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق اعتمدت على مشهد القـوة الأمريكية؛ ومـن دون الأجتياح الأول للعراق فـإن فريق أونسكوم التابـع للأمم المتحدة كان من غير الممكن أن يسمح له بدخول الأراضي العراقيـة. كذلك فإنه من دون التهديد باجتيـاح ثان فإن هانس بليكس لم يكن ليملـك السلطة لحمل العراق على الأنصيـاع. تكمن المشكلة في نمـوذج الأمم المتحدة بأنه يستبـدل التهديد بالقـوة الخارجية بتهديد المراقبـة الخارجية؛ وبينما يفضـل هذا النموذج إرسـال مراقبين على إسقاط قنابـل إلا أن هؤلاء المفتشين سيبقون مع ذلك غير قادرين على تغيير طبيعة النظام والأكثر أهمية المجتمع.

تكمـن بصيرة الفيلسوف الفرنسي فوكلـوت في أنه كشف أن فاعلية ممارسـة القـوة تعتمد على الشرعيـة القائمة أكثر مـن اعتمادها على القـوة العسكريـة أو تكنولوجيا الردع وذلك بجعـل الجميع يشاركون في تنفيـذ القوانين والقواعـد. ويشبه مجازيا، الفيلسـوف الفرنسي، بروز «مجتمـع المراقبـة» بسجـن بنوبوتيكون الـذي ابتدعه فيلسـوف نظرية «المنفعة»، الغريب الأطوار، جيرمي بنثم. كان سجن بنثم دائريا وغرفه مفتوحـة تأخـذ شكل وفي الوسـط يوجد كشك يجلس فيـه حارس خلف ستائـر حاجبة لغيره فـيرى المساجـين ويراقبهم ولا يرونـه؛ وقد يكون الحارس، في وقت ما، ينظر لغرفة بعينها ولا يرى غيرها، لكن المساجين يفترضون أنهم مراقبون دوما وعلى مدار الساعة. بعبارة أخرى، حتى في

الأوقـات التي لا يراقبهم فيها الحارس فإنه يتوجب عليهم أن يتصرفوا وكأنه يراقبهـم. وهكذا فإن سجنا كبيرا بعشـرات الغرف بالامكان أن يراقبـه حارس واحد؛ وبالتالي يصبح كل سجـين سجان نفسه ومراقبا لذاتـه؛ لدى حصول ذلك فإن حارس السجن يصبح لا ضرورة له طالما أن السجن يراقب ذاته بفاعلية.

لكـن التفتيش في العراق لم يكن مثـل المراقبة في سجن بنوبوتيكون، بـل كان حشريا ومفروضـا على دولة عراقية غـير متعاونة. كان هانس بليكسـ مثـل حارسـ وحيد يحرسـ سجنا ضخمـا لم يخضـع لقوانين وقواعد الأسرة الدولية. ولكي يصار إلى إجبار العراقيين على الخضوع لتلـك القوانـين فإنه يتوجـب علـى الأمم المتحدة أن تقـارب العراقيين بفكـرة أكـثر راديكالية عن المراقبـة. هذا النموذج مـن المراقبة هو ما حققه الاتحاد الأوروبي داخل حدوده.

أوروبا كمجتمع المراقبة

يقـوم المشـروع الأوروبي علـى رغبة بتجـاوز عالم منطـق القوة في السياسـة حيـث يدور الحق مع القـوة، والتحول نحـو مجتمع يقوم على حكـم القانون. وقد استخـدم الأوروبيون هذا الرغبـة لقلب الكثير من قواعـد السيادة الأساسية رأسـا على عقب. وإلى قيام الاتحاد الأوروبي كانـت الفكرة الرائجـة أن الدولة بمأمـن من التدخـل الخارجي وأنها مستقلـة وما يجري داخلها يخصها ولا يعنـي الدول الأخرى. ولكن كما يقول روبرت كوبر فإن الأوروبيين بدلا من حراسة سيادتهم بشدة حولوا التدخل والمراقبة المتبادلة إلى أسس لضمان أمنهم.

مـا فعله الأوروبيـون هو أنهم حولوا العلاقات بـين الدول في الأسرة الأوروبيـة إلى سياسة محلية. لقـد اتفق قادة أوروبا على مدى السنوات الخمسين الماضية علـى الآلاف من المعايير المشتركة والقوانين واللوائح التنظيمية. وقد استطاعت تلك الدول مع بعضها أن تملأ واحدا وثلاثين مجلـدا وحوالي ثمانين ألف صفحة من النصوص التي تدير كل صغيرة وكبـيرة من شـؤون حياتهـم اليومية بدءا مـن حقوق الإنسـان وانتهاء بحمايـة المستهلـك. وتلـك القوانـين تعرف باسـم «الثروة المحـازة» أو «الحقيقة المقبولة» للأسرة الأوروبية.

هذه القوانين تعمل لا لأن ثمة دولة بوليسية أوروبية تنفذها وتفرضها على الدول الممانعة بل لأن كل الدول الأوروبية تريد من النظام الأوروبي أن ينجـح؛ ولأن كل دولـة تريـد نظيرتها في الاتحـاد أن تخضع للقانون الـذي أُجـبر الجميع على احترامـه. لقد اشتكى الكثير مـن الناس من البيروقراطيـة الأوروبية ولكن المفارقة أن حجـم القوانين الأوروبية هي التي تسمح لمؤسسات الاتحاد بأن تكون صغيرة.

لقد وعى ذلك أول رئيـس للمفوضية الأوروبية الذي رأى أن القانون هـو أقـوى سـلاح أوروبـا، وقـال: «إن الأسـرة الأوروبية هي مـن صنع القانـون وقائمة علـى الأتفاقيات الدولية... الأسرة ليـس لديها وسائل مباشـرة لتنفيذ سلطتها، فليس عندها جيش ولا شرطة إنما لديها آلة إداريـة صغيرة وحتى لهـذا الغرض فإنها تعتمد لحـد كبير على الدول الأعضاء»*. وكمـا رأينا سابقا فإن مؤسسات الاتحـاد الأوروبي بالكاد ترى نسبيا ولكن قـوة أوروبا تستخدم عبر عمليات المراقبة التي يخضع

فيهـا سياسيون وموظفون حكوميون ومواطنـون إلى قوانينها ويصبحون من ثـم وكلاء الأندمـاج الأوروبـي. إن أكبر تحد أمام أوروبـا الآن هي أن تُظهر كيف بالإمكان تصدير هذه الرؤية للنظام خارج اعضاء الاتحاد الأوروبي.

توسيع مجال القانون الأوروبي

عندمـا انهارت الشيوعية في وسط وشرق أوروبا تنبأت أذكى العقول وأفهمهـا في السياسـات الدوليـة أن تغـدو أوروبا ثانيـة حاضنة لحرب عالميـة. وقـد تنبأت مقالات في دوريـات علمية بحثيـة أن انبعاث ألمانيا وإعادة توحدها من شأنه أن يدفعها للتوسع خارج حدودها وتهاجم من ثم بولنـدا وتشيكوسلوفاكيا أو النمسـا؛ وإن صراعا عرقيا سيندلع بين هنغاريا ورومانيـا وإن سباقا جديدا للتسلح سيظهر بين ألمانيا وروسيا. لكن ما حدث كان أقل التوقعات احتمالا: تحول وسط أوروبا وشرقها إلى ديمقراطيـات ليبرالية سلمية ودعاها الاتحاد للانضمام إليه قبل مرور أقل من خمسة عشـر عاما على انهيار الشيوعية. والسؤال كيف تمكنت أوروبا أن تخرج بهذه المعجزة في العلاقات الدولية؟

كمـا قـال روبـرت كوبر فـإن العملية بـدأت بطـرح ماركـة أوروبية للمراقبـة بدأت بأول أنظمة تفتيش في الاتحاد السوفياتي السابق. وقد كانـت اتفاقية الحد من القوات العسكرية التقليدية في أوروبا (المعروفة باسـم CEF) التي وقعـت في باريس في 19 نوفمبر 1990 علامة فارقة علـى بداية الحرب الباردة. وحـددت الأتفاقية حـدود التسلح المسموح بـه بالتساوي بين غرب أوروبا وشرقها الـذي يمكن أن يحتاج إليه لشن

هجمـات مفاجئة أو شن عمليات هجومية على نطـاق واسع. ومع حلول نهايـة مدة هـذه الأتفاقية لتخفيض القـدرات العسكرية في عام 1995 كانـت تلك الـدول الثلاثين الموقعة علـى الأتفاقية دمـرت أو حوَّلت 25 ألـف دبابة وعربة مصفحة وقطع مدفعيـة وطائرات مقاتلة ومروحيات هجومية، لإستخدامات أخرى. هذا التخلص من الأسلحة جرى التحقق منـه عبر أربعة آلاف زيارة ميدانيـة للمنشاءات العسكرية. ولكن خلال عقـود سيطرة مبـدأ توازن القـوى في الماضـي اعتمـد الأوروبيون على مشهـد الأجتيـاح العسكري أو تكديس كميات كبيرة مـن الأسلحة لردع أعدائهـم. وبعدها جاءت اتفاقية واحدة لتنهـي هذا التاريخ من مشهد القوة وتستبدله بنظام جديد مؤسس على المراقبة.

لكن الأكثر إثارة في الأمر أن مراقبة تلك الأسلحة بحد ذاتها نزعت رغبـة المشاركين باستخدامها. وهكذا فإن الـدول الأوروبية بانخراطها في شـؤون بعضها بدأت تنظر لبعضها ولكتلة الاتحاد السوفياتي السابق كشـركاء وليسـ أعداء. كان الهـدف الأساس من الأتفاقيـة جعل مبدأ تـوازن القـوى يعمل بفاعلية أكـبر من خلال التأكد علـى أنه مبني على معلومـات صحيحة ودقيقة. يقوم المبدأ علـى افتراض أنه إذا ما فتحت الكتلتـان أبوابهمـا أمـام التفتيش فإنه بالامـكان التأكد مـن توازنهما عسكريـا بدقة تشبه دقة الميزان. وقد سمح بقاء التوازن في حده الأدنى للطرفـين بالتوقف عـن استثمار مواردهمـا الثمنية في بنـاء ترسانات ضخمـة مـن الأسلحـة والتركيـز بدلا مـن ذلك علـى ضمـان رفاهية مواطنيهمـا. وهكـذا تحولت كتلتان متنافستـان إلى أسرة أمنية واحدة

ولهـا هدف واحد مشترك للحفاظ على النظام. ومع تحول الكتلتين إلى أسـرة واحدة فإن هدف التوازن الـذي كان قائما في المقام الأول أصبح بلا فائدة. لقد كان لاتفاقية الحد من القوات العسكرية التقليدية نتائج غير مقصودة سمحت بفهم ثوري لقدرة القوة كمشهد مراقبة.

إن اتفاقية الحد من القوات العسكرية التقليدية تختلف عن التفتيش العراقي لأنهـا كانت طوعية ومتبادلة؛ بعبارة أخـرى، أن المراقبة تطبق علـى الطرفين وتصب في مصلحتهما. كانت تهدف الأتفاقية إلى تحقيق منافـع متبادلـة للسلام ومن ثـم فإنـه كان بالامكان استخـدام مشهد المرقبـة بدلا من اللجـوء إلى عرض القوة العسكريـة. وهكذا حالما تزاح العوائـق العسكرية يصبح التحول السياسي للمنطقة ممكنا- مع التوسع غير الأعتيادي أولًا لحلف شمال الأطلسي وبعده توسع الاتحاد الأوروبي.

لم يفتـح فقـط الاتحـاد الأوروبـي أبوابـه ويدعـو الـدول الأخـرى للانضمـام بـل ربط جزرة الدخـول بنظام تحول جذري علـى أي دولة ترغـب بالعضوية أن تلتزم به. وفي قمـة كوبنهاجن في عام 1993 اتفق أعضاء الاتحاد على سلسلة من المعايير يجب أن تفي بها جميع الدول:

«تتطلب العضويـة أن تحقق الدولة المرشحة استقرارا في المؤسسات تضمن الديمقراطية وحكم القانون وحقـوق الإنسان واحترام الأقليات وحمايتهـا ووجود اقتصاد سـوق فاعل وكذلك القدرة علـى التأقلم مع الضغـوط التنافسية وقوى السوق داخـل الإتحاد. ويفترض في العضوية أن تكون الدولة المرشحة قـادرة على تحمل التزامات العضوية بما فيها الألتزام بأهداف الاتحاد السياسية والاقتصادية والمالية».

بعبـارة أخرى، على كل الدول التي تريد الأنضمام أن تبتلع الثمانين ألف صفحة من صفحات القوانـين الأوروبية وأقلمة تشريعاتها لتتلاءم معهـا. وبدلا من تصديـق تعهدات تلك الدول أرسـل الاتحاد جيشا من المسؤولـين والمراقبـين للعمل مع كل الـدول المرشحـة للعضوية للتحقق مـن أن المعايير المفروضة قد نفذت. وهذا بالـذات لا يقل عن بناء تلك الـدول مـن القاعدة إلى قمة الهـرم؛ وهذا يشرح لماذا مـا أن تفي تلك الـدول بالمعايير حتى تتغير للابد. إن النمـوذج الأوروبي يعادل سياسيا إستراتيجية الإرسالية التبشيريـة المسيحية: إن غيَّرت البلد في البداية فإنك تملكه للابد.

القانون كأداة سياسة خارجية

يعقـل الأوروبيـون أن أساس نجاحهـم يكمن في حقيقـة أن المراقبة التـي يخضعون لهـا طوعيـة ومتبادلة. وهـذا يعني أن تلـك المراقبة لا يمكـن ممارستهـا بطريقة اقتصاديـة بحتة من دون الحاجـة إلى آلية ضبـط لتنفيذها. لقد أعد الاتحاد الأوروبي جيشا من المفتشين للتدقيق في سيادة القانـون وشرعية الأنتخابات في أنحـاء العالم. والسبب وراء ذلك أن الدول الأوروبية حريصة تماما على الدفاع عن القوانين الدولية الشرعيـة لأن الاتحـاد الأوروبـي في أساسـه يقوم على اتفاقيـة دولية. ويعتقـد لذلك الأوروبيون أن الأمور يجـب أن تسير وفق القانون الدولي وان القانـون بوسعـه أن يكـون أداة قويـة لتدعيم وتعزيز نظـام سلمي وديمقراطي.

وقد أدى هذا في أحد أوجهه إلى تشجيع أسواق مشتركة أخرى في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. ومع تصاعد ثقة الاتحاد الأوروبي وطموحه العالمي فإنه سيسعى إلى خلق مجتمعات إقليمية تضمن أمنها من خلال الشفافية والمراقبة المتبادلة. وعلى سبيل المثال، تمكن رئيس الوزراء البريطاني في بداية عام 2000 من إقناع رئيس جنوب أفريقيا مبكي ورئيس نيجريا اوسانجو بأن المراقبة المتبادلة قد تحمل لأفريقيا ما حملته للاتحاد الأوروبي. وقد طور هؤلاء معا ما أسموه «شراكة جديدة لتنمية أفريقيا». وهذا كان مجرد صفقة بموجبها تتعهد دول أفريقيا بتحسين سجلاتها في قضايا الديمقراطية وسيادة القانون مقابل الحصول على زيادة في المعونات، وإلغاء جزء كبير من الديون، وكذلك السعي بجد لفتح الأسواق الغربية أمام المنتوجات الأفريقية. وتكمن في قلب هذه الصفقة فكرة المراقبة المشتركة. وقد وصف الرئيس النيجري في خطاب ألقاه بمناسبة إطلاق هذه الصفقة، مراجعة أقرانه للآلية بأنها «عملية تَعلُّم فاعلة من شأنها في نهاية المطاف أن تضع ثروة أفريقيا في يد أبنائها. وقد وضع زعماء أفريقيا آلية مراجعة بهدف مراقبة كل منهم للآخر تنفيذ موجباته فيما يخص قضايا حقوق الإنسان والفساد والديمقراطية؛ ولذلك فإن الدول التي يكون أداؤها ممتازا فيما يخص بالوفاء بالمعايير الموضوعة ستعوض بإعطائها حصة زائدة من المساعدات والتجارة وتخفيض الديون.

وبالوقت ذاته أدخل الاتحاد الأوروبي بنود حقوق الإنسان وقدسية العقود وسياسة المنافسة الأوروبية في كل تعاملاته مع الدول الأخرى.

ولكـي يغـير الـدول التي تحتك بـه بصـورة شاملـة فـإن الدبلوماسية الأوروبية لا تبدأ بإستراتيجية عسكرية إنما بالسياسات المحلية. ويعتقد الأوروبيـون أن أفضـل طريقة لكسب الحرب والحد مـن انتشار أسلحة الدمار الشامـل والتخلص تماما من الجريمـة المنظمة والمخدرات هي بنشر سيادة القانون الدولي. ويأمل الأوروبيون، بمساعدتهم تحويل دول استبداديـة أو هشـة إلى حلفاء منضبطين بالقانـون، أن يكونوا قادرين على الدفاع عن أنفسهم من خطر أكبر على أمنهم.

القانون كأداة قوة تحويلية

في قلـب إستراتيجة أوروبا ثمة نظرية علاقات دولية ثورية. ويجادل كثـير من الخبراء الأجانـب أن السياسة المحليـة والخارجية مختلفتان جذريـا. ويقولون إن السياسة المحلية صفتهـا هرمية، فالدولة المركزية هـي التي تصدر القانون وتنفذه ضد المخالفـين. والتعريف الكلاسيكي للدولة هـي احتكارها لاستخدام العنف. والسياسـة الخارجية بالمقابل تتسـم بالفوضـى؛ ثمة دول عديـدة متنافسة بلا دولـة مركزية تضبط الجميع أو شرطي دولي قادر على فرض السلام.

لكـن فوكولت يبين لنا أن هذه الصورة عن السياسة المحلية خاطئة. إن السبـب الرئيس في عدم انهيار مجتمعـات وانحدارها نحو الفوضى يكمـن في أنَّ مواطنيهـا لا يرغبون بذلك. فالانضبـاط والأمن لا يأتيان عـبر السلطة الهرمية إنما بسبب أنَّ الأكثرية من الناس لها مصلحة في الحفاظ على الأمن. ولهذا يحترم الناس القوانين ويعملون على صيانتها

وحراستها. ولهذا فإن مفتاح الأمن والانضباط هو باستقطاب الناس أو الدول وجعلهم يحترمون القانون طواعية بدلا من إجبارهم قسرا على الخضوع. هذا ينطبق تماما على النظام العالمي. فدولة مثل لوكسمبورغ تحترم القانون لأن لها مصلحة في الحفاظ على النظام القانوني وليس لأنها تخشى تقدم الدبابات الألمانية أو الأمريكية أو الأمم المتحدة صوبها. ولا يوجد بين مئة واثنتين وتسعين دولة في العالم سوى دزينة من الدول المارقة وذلك يعود إلى أن مئة وثمانين دولة تحترم القانون لا لخوفها من الإنتقام، بل لأن لها مصلحة بذلك. والسؤال الذي يطرحه عراق صدام حسين هو: كيف بالإمكان إعطاء الخارجين على القانون سببا ليكون لهم مصلحة في النظام أيضا؟

obeikandl.com